

14

وهذا يفهم ان الشاكي فعلها او يجره لافعال كما هو كذا هو كذا مضموم ومملكه انما صاحب
 ان اشتراكه من ربه او من وكيله وانما صاحب المقصود بجملة اقر ان لا يشترط حضوره ما
 بل هو هذا احرمه في فعل القول بان يشترط في محض بيع المقصود لانه صرح
 لربه وهو احد اشرف النسخ في دفعه بقوله وهو ان كان له مائة تردداً في حرم
 انما صاحب نيمته لربه ان حكم الشرع عليه بغيره لاجل حصول مائة مما هو عليه
 وان لم يغيرها بالبيع وحمل ملكه ان يبيع المقصود ان لم يكتف به دعواه الظاهر
 او الضمير او تغيره وان كان موكه وتبين خلاف دعواه بان يملكه ويرجع عليه
 ربه بعينه تشبيهه ان شاء وان كان بالصفة مائة بان وصحه بصفة تقتضيه
 نقص قيمته بغيره ان بعض مائة فلا يرجع عليه المالك بصفة اشياء ولا
 يشترط الرجوع والمال بعبارة في الراجح وان ربه الغيبة يملكه ولو موكه في الضمير ويرجع
 عليه بترتيب اشياء بقوله وملكه ان يقر الغيبة ان لم يملكه ان كان له موكه
 اصلا او موكه في الصفة وهو موكه ان لم يملكه وان لم يملكه ان لم يملكه كما
 تقدم وان القول بان لا لقاب لانه غارم في دعوى **تلفه ونقصه وقدره** وشايعه
 ربه **وخلافه** ان القول قوله يوجب ان يشبهه والافعال لربه ان يشبهه يوجب ان
 لم يشبهه. معاً فضاياً وسلك الفقيه ان جعلها ونكلاً معاً وقضى لها ان لا يملك كل
 كمشتر منة انما في الغاصب بالقول له في نفعه وتلفه وقدره وحلف شئ فخرج ان
 المشتري بعد حله قيمته لربه في الاقرار **بشيء** مده ان العير في التفرقة
 شاخص رتبة راع المقصود مده عليه. بعد شرايه من الغاصب ان لم يربح
 مده فيقول الفقيه انما الحرم القيمة لربه ربح بالشيء بل باليه الغاصب وان
 الغرم ان كان معاً بقاب عليه ونفعه فلعله ان يبيعه او معاً لا يبيع عليه وحرم
 كذا به وادعى التملك بسماوي ببعضها وان فاضت من هلاكه بيعة بسماوي اولم
 بالخصر كذا به بما لا يقاب عليه ولا يفرم وهو معنى قوله لا يملكه بسماوي وانما
 بنة جسيمة تتعصب **وتربته** اقتضاه ببيعه ان الغاصب به لانه يضمنه ويبيع الغا
 قوله **فيمتدح** صاحب بالتمتع ان فوضه ان كان ملكه ولا يبيع المشتري وله نفعه كمنع المشتري من الغا
 في الدعوى الاولى
 قوله **بالتلف** صاحب وانما لانه يبيع مائة ويرجع بالشيء على الغاصب دون المشتري **فيمتدح**
 من الغاصب في نفعه بغيره **في حقه** انما يبيعه مائة ان كان كل المرام او
 او يبيع التملك حتى يملكه او فترا المرام او يملكه وانما وهو حق في حرمه الغاصب
 انما يبيع المالك انما يبيعه انما يملكه او يبيعه المقصود وان اشترى الغاصب بالقيمة
 المبرم

الاداء ولا يتفق المالك
حرم

فعله فتمت
عنه بالقيمة
والى من سبق صاحب وانما لانه يبيع مائة ويرجع بالشيء على الغاصب دون المشتري

والقيمة **تغير** يوم لا يستبلا كما تقدم ولا يرجع على المشتري وان اشترى المشتري والمعتبر
 يوم التملك ويرجع على الغاصب بشفته لا بضم المشتري غير القابل في بسماوي وانما
 قلته استغله لانه في شبهة بدمه علمه بالقبض ولا يرجع على الغاصب به لانه
 لم يستعمل وليس ربه رجوع في السماوي الا على الغاصب وان كان المشتري بضم
 اشتمى للمالك يرجع الغاصب وانما التملك وانما التملك على المشتري غير المالك كما تقدم
 بضم للمالك قيمة المقصود ومثل المشتري ويكون غير مائة بل للمالك لان المدة والخطأ
 في احوال انما سواها او كالمسماوي ولا يرجع لربه عليه وانما يرجع على الغاصب
 تدويراً وانما ربه وهو قوله ان الغاصب ان يملكه بالقبض كذا في الغاصب في القمل
 وينبغي المستحق ان يملكه شاء ومثلهما المشتري اعلم ولا يعلم بالقبض بذا في الغاصب
 في الغرم فيرجع المالك من التركة في الموت وانما الغاصب في القيمة بالقيمة ومثل
 المشتري فيرجع المالك عليه انما الغاصب المسمى به لا يملكه بغيره في قوله انما بالقيمة
 انما استغله موكه وانما استغله هو موكه وليس للغاصب رجوع على موكه به. وانما يرجع على الغاصب
 بقلته موكه موكه وانما استغله هو موكه وليس للغاصب رجوع على موكه به. وانما يرجع على الغاصب
 او فانت ولم **في** بضم تضمينه القيمة الا لا يجمع بين القلة والقيمة بان اشترى الغاصب
 وقيل **تمو** بضم يرجع بما استغله دون ما استغله الغاصب بغيره وانما استغله الغاصب
 ايضا **البيع** الا يملك بسماوي غرم شئ لا يرجع به على صاحبه في المورثية وانما الرجوع
 بالقيمة ان كان السلعة فابية او فانت وانما اشترى القلة بان اشترى تضمينه القيمة
 اشترى بها بغيره ولا يملك له في القلة الا لا يجمع بينهما كما تقدم ويقول **شاهد**
 شاهد للمدعي بالقبض انهما بيعة الغاصب من المدعي ان لا يملكه في الاخر
 شاهد له من قول **كأ** الغاصب بالقبض من المدعي وبفض للمدعي بالمقصود بسا
 يوجب فضا به بملكه ان شاهد بان هذا الشيء ملك للمدعي نشان شاهد بغيره
 ان بعضه من المدعي بقبضه به له **شاهد** في المشتري انما يملكه في الاخر
 لا للمالك الملك الشرعي بغير ابيع والوجه وان جاء مستوفياً بالبيعة الشرعية اذ
 هذا ان كانت فابية وتبعها ان لا يملك انما في السلعة الاولى لانه لم يشهد
 واحد منهما بالملك الا قد تقصبت من مستوفى وسبقه ومودع ومودع
 واحد في الثانية ولان شاهة المالك لم يثبت له نصها وشاهة الغاصب لم يثبت
 له ملك الا ان يثبت في الثانية مع شاهة المالك ايمى المكتملة للنصاب وتعلق
 أيضاً بضم الغاصب انما ما يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه من ملكه بوجه